﴿هَلۡ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٞ لِّذِي حِجۡرٍ ٥﴾ [الفجر: 5]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قبلَها:

الانتقال من القَسَم إلى أثره في العقول الرّاجحة

لمّا كان ما ذُكِرَ من أنواع القَسَم وتفاوتِ الزّمان قسَمًا عظيمًا دالًّا على أنَّ فاعلَها قادرٌ مختارٌ حكيمٌ، وفيه دلالةٌ عقليّة واضحة بتنوّع الزّمان وتغيّره على الإيجاد بعد الإعدام مع ما لهذه الأشياء في أنفسها وفي نفوس المخاطَبين بها من الجلالة؛ ناسبَ التّنبيهُ على ذلك بقوله سبحانه: ﴿هَلۡ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٞ لِّذِي حِجۡرٍ﴾[1]، فهو انتقالٌ من القَسَم إلى أثره في أصحاب العقول والحِجى، فإنَّ شأن الإقسام أن يحرِّك العقلاء لفهم مقاصد خَلْقهم وغايةِ إيجادهم.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿حِجۡرٍ﴾: الحَجَر هو الجوهر الصّلبُ المعروف، وجمعُه: أحجار وحِجارَة، والحَجْر والتّحجير: أن يُجعل حولَ المكان حجارة، يُقال: حَجَرْتُهُ حَجْرًا، فهو محجور، وتصوّر من الحِجْر معنى المنع لِما يحصلُ فيه، فقيل للعقل: حِجْر[2]، فيُقالُ لِمَنْ مَلَكَ نَفْسَهُ ومَنَعَها: إنَّهُ لَذو حِجْرٍ، ومِنْهُ حَجَرَ الحاكِمُ عَلَى فُلانٍ، أي: مَنَعَهُ وضَبَطَهُ عَنِ التَّصَرُّفِ، ولِذَلِكَ سُمِّيَت الحُجْرَةُ حُجْرَةً، لامْتِناعِ ما فيها بها. وقال الفَرّاءُ: العرب تَقولُ: إنّه لَذو حِجْرٍ، إذا كانَ قاهرًا لنفسه ضابطًا لها، كأنَّه أُخِذَ من قولكَ: حَجَرتُ عَلَى الرَّجلِ[3].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

تعاقب الأزمان دليلٌ مقنعٌ لأصحاب العقل

بعد أن أقسمَ الله تعالى بالمَذكورات، أقام الحُجّة على عظيم ما أقسم به وتحقيق ما أقسم عليه، فقال: فهل في قَسَمِ الله بتلك

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 24/ 22.
(2) الرّاغب، المفردات: (حجر).
(3) الفرّاء، معاني القرآن: 3/ 260.

الأشياءِ مَقنَعٌ وكِفايةٌ لِذي عَقلٍ ولُبٍّ؛ فيَنزَجِرَ ويَرتَدِعَ عن تكذيب الدّلائل الظّاهرة ومعاندة الحقّ.

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

الموقع النّحويّ لِجملة الاستفهام:

جملة: ﴿هَلۡ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٞ لِّذِي حِجۡرٍ﴾ اعتراضٌ وقع بين القَسَمِ والمُقسَمِ عليه؛ لتأكيدِ المُقسَم عليه وتقريرِه؛ لِما في المُقسَم بها من الدّلالة على عظمِ قدرةِ اللّه تعالى وكمالِ حكمتِه ووفورِ نعمتِه وسعة رحمتِه[1]. وهذا شأنُ مَن ذكرَ حجَّةً باهرة بالغة، ثمّ قال مؤكِّدًا مُقرّرًا لها: هل فيما ذَكرتُه حُجَّةٌ؟ لبيانِ أنَّ الحُجّة ظاهرةٌ لا لبسَ فيها، وأنَّها مُلزِمةٌ للمُخاطَب، ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ٧٦﴾ [الواقِعَة: 76].

هَمْزُ العقولِ لإدراكِ مرامي الكلامِ مسلكُ البيان الفصيح

نُكتة الاستفهام بأداة ﴿هَلۡ﴾:

أوثِر الاستفهام بأداة ﴿هَلۡ﴾ دون همزة الاستفهام في قولِه تعالى: ﴿هَلۡ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٞ﴾؛ لأنَّها تحمل معنى الإقرار المُؤكّد، كونها تأتي للتّصديق لا للتّصوّر، أي: الجواب عنها بالإثبات أو النّفي، فأفاد تحقيقُ السّؤال تحقيقَ المسؤولِ عنه، وأنَّه جدير بالجواب بالتّقرير. بمعنى أنَّ ما أقسم به تعالى فيه من الدّلائل على قدرة الصّانع وبديع حكمتِه ممّا ليس له جوابٌ إلّا التّحقيقَ والإقرارَ والإذعانَ، وأنَّه لا يحتاج إلى دليل آخر.

سَوْق الحُجّة وتقريرُها يقتضي الاستفهام بأداة (هَلْ) دون الهمزة

بلاغةُ الاستفهام وغَرضُه:

الاستفهام في قولِه: ﴿هَلۡ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٞ﴾ مجازيٌّ تقريريٌّ[2]، جيء به لغَرضِ تحقيقِ شأنِ المُقسَم بها وتثبيتها وتقرير فخامتِها

القَسَم دعوةٌ صريحةٌ لإعمال الفكر في معرفة ماهيّة المُقسَم عليه

(1) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاوي: 20/ 251، وابن التّمجيد، حاشية على تفسير البيضاوي: 20/ 251.

(2) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 20/ 43، وأبو حيّان، البحر المحيط: 10/ 471.

وعظمِها، وكَونِها أُمورًا جَليلةً فيها عجائبُ دالّةٌ على خَلْقِه تعالى، وعلى توحيدِه وربوبيَّتِه، فهي حَقيقةٌ بالإعظامِ والإجلالِ عندَ أربابِ العُقولِ، وفي الاستفهامِ التّقريريِّ تَنبيهٌ على أنَّ الإقسامَ بها أمْرٌ مُعتَدٌّ به[1]، فهي حقيقةٌ بأن يُقسَم بها وأنْ يؤكَّدَ بها لدلالتِها على الخالقِ ووحدانيَّتِه، وإنّما أوثرَ هذا الطّريق من الاستفهامِ هضمًا للخَلْق وإيذانًا بظهور الأمرِ والحُجَّة[2].

نُكْتَة العدولِ إلى الاستفهام المجازيّ:

توكيد تقرير المسؤول عنه أرسخُ في تثبيت المعاني من الخبر المجرّد

آثرَ النّظم الكريم التّعبيرَ عن تقرير شأنِ المُقسَم به بطريق الاستفهام المجازيّ في قولِه تعالى: ﴿هَلْ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٌ﴾، دون التّعبيرِ بالأسلوب الخبريّ فيُقال: (إنَّ في ذلك لقسمًا لذي حِجرٍ)؛ وذلك لِما يفيده الاستفهامُ من إثارة ذِهنِ المخاطَب على سبيلِ الطّلبِ، للنّظر في المُقسَم به ليكون دليلًا على وجود الصّانع وكمالِ قدرتِه، وبديع صنعِه، وحُسنِ تدبيرِه، وعلى أنَّه قَسَمٌ مقنِعٌ معتدٌّ به في الدّلالة على تحقّق جوابِ القَسَم؛ لأنَّ المقام مقامُ سَوقِ الحُجَّة وإيرادِها بطريق الاستفهام المجازيِّ، المُرادُ به التّقريرُ.

بلاغة حرفِ الظّرفيّة:

أفاد التّعبير بحرف الظّرفيّة في قوله تعالى: ﴿فِي ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ﴾ على أنَّ المشارَ إليه العائدَ على المُقسَم بهنَّ وعاءٌ امتلأ بالدّلائل بما يقنع به كلُّ ذي لُبٍّ.

بلاغة استعمال اسم الإشارة للبعيد:

كلُّ ما أقسم به العظيم فهو عظيم

يرجع اسمُ الإشارة ﴿ذَٰلِكَ﴾ إلى المذكور ممّا أُقسِم به، أي: هل في القَسَم بذلك قَسَمٌ لذي حِجرٍ، وعبّر به بصيغة المُفرد؛ للإيماء إلى أنَّ أيَّ قَسَمٍ من الأقسام المذكورة يكفي، وأنَّها جميعًا في مقامٍ

(1) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 5/ 309، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 9/ 153.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 9/ 154.

واحد في ظهور الدّليل ووضوحِه، وأنَّها في سياق دليل واحد في نسقِها بقرينة عطفِها بالواو، وآثَر النّظمُ استعمالَ اسمِ الإشارة للبعيد؛ للإشارة إلى عُلوِّ قَدْرِ المُقْسَم عليه وزيادةِ تعظيمه وتفخيمِه، وهو المناسِبُ للقَسَم؛ لأنَّ قَسَم الله تعالى بالأشياء دالٌّ على تعظيمِه لها، فكلُّ ما أقسم به العظيمُ عظيمٌ.

غرض تنكير لفظ ﴿قَسَمٌ﴾:

قَسَمُ الله عظيم ليس كأيِّ قَسَم

نُكِّر لفظ ﴿قَسَمٌ﴾ للتّعظيم، فهو قسمٌ ليس كأيِّ قسم، فهو الصّادر عن العظيم سبحانه؛ ليُفيد تقرير تعظيم قسمِه تعالى، أي: هو قسمٌ كافٍ ومقنعٌ للمُقسَم له، إذا كان ذا لبٍّ وعقلٍ يتدبّر[1].

بلاغة الكناية في لفظ ﴿قَسَمٌ﴾:

تعظيمُ المُقْسَمِ عليه وتأكيدُه

في التّعبير بلفظ ﴿قَسَمٌ﴾ دلالةٌ على قَسَمِه تعالى بالأشياء المذكورة، وفيه إشارةٌ إلى المُقسَم عليه؛ لأنَّ تعظيمَ القَسَم يدلُّ على تعظيم المُقسَم عليه وتأكيدِه من طريق الكناية[2].

نوع اللّام ودلالتُها:

اللّام في ﴿لِّذِى حِجْرٍ﴾ للتّعليل، والمعنى: هل في ذلك قسمٌ لأجلِ ذي عقلٍ يمنعُه من المكابرة، فيقنعَ ويعلمَ أنَّ المُقسِمَ صادقٌ فيما أقسمَ عليه[3].

نُكْتَة التّعبير بذي دونَ صاحب:

بيان شدّة لزوم صاحبِ العقل لمقتضى عقلِه ومتابعة آثارِ حِكمتِه

جاء لفظُ (ذي) بمعنى (صاحب)، وعبّر بذي لأنَّه أبلغُ في لزوم الوصفِ من (صاحب)، وأنَّ المُضاف قد اشتُهر بما أُضيف إليه، حتَّى صار بمثابة العَلَم عليه، كما أنَّ الإضافة بـ(ذي) أشرف؛ لأنَّها تُقال في مقام التّشريف، والعِبرةُ بالمقامِ. ففي الإضافة في قوله:

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 316.
(2) الآلوسي، روح المعاني: 15/ 336.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 317.

﴿لِّذِى حِجْرٍ﴾ إشارةٌ إلى شِدّة لُزوم صاحبِ العقلِ لعقلِه وتحكيمِه، بحيثُ يمنعُه من الحُكم الخاطِئ أو الوقوع فيه، ويمنعُه من تكذيب الدّلائل الظّاهرة، وفيها كذلك مدحُ المتّصف بالعقل، وأنَّه حقيق أن يكون المقسَم به مُقنِعًا له.

بلاغة استعمال مفردة ﴿حِجْرٍ﴾، ولَطائِفُهُ:

جاء استعمال مفردة ﴿حِجْرٍ﴾ دون مقارباتها؛ لأنَّ الحِجرَ في الأصلِ هو المَنْع، ففيه إشارةٌ إلى أنَّ العقل يمنع صاحبَه عن ارتكابِ ما لا يَنبغي من التّكذيب والإنكار لما هو متحقّق الوقوع، فصاحبُ العقلِ مانعٌ لنفسه ضابطٌ لها؛ لأنَّ المطلوب من المخاطَب في هذا السّياق، أن يمنعه عقلُه عن مُجاراة الهوى واتِّباع الباطل، لا أن يقودَه إلى الحقِّ؛ لأنَّ الحقَّ واضحٌ غيرُ خافٍ، وإذا منع العقلُ صاحبَه عنِ اتّباع الباطل، فاتّباعُ الحقِّ متحقِّق.

مـنـعُ الـعـقـلِ صاحبَه مِن اتّباعِ الباطـل طـريـقٌ لاتّباعِ الحقِّ

ومن لَطائِفِ التّعبير بلفظ ﴿حِجْرٍ﴾ هو أنَّه لمّا كان أصل الكلمة يدلُّ على القوّة والشّدّة؛ ناسبَ أن تكون في سياق الإخبار عن الأقوام الثّلاثة عادٍ وثمودَ وفرعونَ، الموصوفين بالشّدّة والقوّة، وأنَّ قوّة العُدّة والعَدد لا تنفع إن لم يكن أصحابُها ذوي عقلٍ يمنع من المهالك.

بلاغة التّعريض:

يلزم عن الوصف بقولِه تعالى: ﴿لِّذِى حِجْرٍ﴾ أنَّ من يُكذِّب بالمُقسَم عليه وبدلائل التّوحيد الظّاهرة ليس بذي حِجرٍ، فهو ذَمٌّ له، ففيه تعريضٌ بمن يُكذِّب بالبعثِ ويتهافت إلى الباطلِ ووعيد له، بأنَّه يستحقُّ العذاب؛ لأنَّه لم يُعمِل عقلَه ولم يمنعه من التّكذيب بالأدلَّة الظّاهرة.

مـــن كـــذَّب بالتّوحيد اختار الوصفَ بانعدام العقل

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

ذو وصاحب:

يدلُّ لفظُ (ذو) على ملازمته لما أُضيف إليه وعدم انفكاكِه عنه،

(ذو) أشدُّ ملازمةً من صاحب

وأمّا لفظ (صاحب) فإنَّه يدلُّ على صحبة غيرِه في بعضِ الأحوال أو معظمِها، والوصفُ بـ (ذو) أبلغُ من الوصف بـ (صاحب)؛ لشدَّة الملازمة وطولِها.

القَسَم والحَلِفُ واليمين:

القَسَمُ يستعملُ غالبًا فيما يكون فيه المُقسِم صادقًا فيما يُقسِم به؛ لأنَّ القَسَمَ مأخوذٌ من القِسْمةِ، كأنَّما آتى المُقسِمُ كلَّ موضعٍ نصيبَه المُحدّدَ من الحُسْن والخيرِ فلم يتفاوت، فالقَسَم يدلُّ على إصابة المُقسَم عليه، وصِدقِ المُقسِم فيما أقسَم به، وأمّا قولُه تعالى عن إبليس: ﴿وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴿٢١﴾﴾ [الأعراف: 21] فالمعنى: حلَف لهما بما يوهِم صِدقَه[1]، أو أنّهما طلبا منه أن يُقسِمَ لهما؛ لأنَّ القَسَمَ لا يكونُ إلّا حقًّا فأقسم جُرأةً منه وإمعانًا في الإغواء، ولهذا جاء الفعل (قاسَمَهُما) بصيغة المفاعلة، بينما الحَلِفُ يستعمل غالبًا في الكذب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ ۖ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿١٠٧﴾﴾ [التّوبة: 107] وقولُه تعالى: ﴿وَيَحْلِفُونَ عَلَى ٱلْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٤﴾﴾ [المجادلة: 14]، وأمّا اليمين فهو اسم للقَسَم مستعار، وذَلِكَ أنهم كانوا إذا تقاسموا على شَيءٍ تصافقوا بأيمانهم، ثمَّ كَثُر ذَلِك حَتَّى سُمّيَ القَسَمُ يَمينًا[2].

القَسَمُ يغلب استعماله في الصّدق، والحَلِف يغلب في الكذب، واليمين مستعارٌ للقَسَم

الحِجْر والعَقْل:

العقلُ هو الاسم العَلَم، والحِجْر من أوصافه، والعقل مأخوذٌ من الحبس؛ لأنَّه يحبس صاحبَه عن الأخطاء، وسُمّيَ عقلًا لأنَّه يعقل صاحبَه عن القبائح ويحبِسُه عن الرّذائل.

وأمّا الحِجرُ فهو مأخوذٌ من المَنعِ، فيَدُلُّ على منعِ صاحبِه من

العقلُ الاسم العَلَم، والحِجْر وصفٌ له وهو مأخوذٌ من الحبس

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8 ب/ 60.
(2) أبو هلال العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 56.

التّهافت في المهالكِ، ويمنعُه من فعل ما لا ينبغي أو ما لا يليق من الأقوال والأفعال، وهو وصف مَدْحٍ، ولا يوْصَف به إلّا على التّمام؛ فلا يُقال: ذو حِجرٍ صغير، أو ذو حِجْرٍ كبير، كما يُقال: له عقل صغير أو عقل كبير.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السابع والستون،
سورة الأعْلى من الآية 06 إلى سورة العَلَق
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السابع والستون، سورة الأعْلى من الآية 06 إلى سورة العَلَق
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 67 ، 810 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-646-69-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 67 : المجلد السابع والستون، سورة الأعْلى من الآية 06 إلى سورة العَلَق.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-646-69-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-4934554 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"